حركة التصنيع والمجتمع

أ. مختار محمد إبراهيم
جامعة التحدي – سرت
قسم علم الاجتماع والتفسير

مدخل:

إن المجتمعات النامية قاطبة أخذت تتجه نحو التصنيع فوضعته في مقدمة اهتماماتها التنموية، وأصبحت تعوّل عليه كثيراً في معالجة العديد من المشاكل التي تواجهها، وفي مقدمتها مشكلة البطالة، والإيفاء بمتطلبات السوق المحلي، والتقليل من الاستيراد والتوجه نحو تنفيذ استراتيجية الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى أن التصنيع يعتبر أحد المجالات الأساسية التي تقود إلى خلق كوادر فنية مؤهلة يمكن أن تؤدي إلى قطع المجتمع شوطاً نحو التقدم والإبتعاد قليلاً عن دائرة حلقات التخلف.

إن التصنيع ينبغي أن ينظر إليه على أنه ثقافة مستوردة ليست من ابتكارات أبناء المجتمع النامي، بل نمط ثقافي اجتماعي اقتصادي يعتبر دخيلا على المجتمع المستعين بتلك الامكانية التي ليست من صلب بنيته الإقتصادية بالأساس، وهذا يعني أن لهذه الحركة الثقافية والاقتصادية آثار مبكرة تحدث في مضمون البنية الإجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع النامي تنعكس بالتالي على نمط العلاقة والسلوك والإتجاه الذي كان سائداً قبل دخول الصناعة مجتمعنا النامي.

إن المجتمع المعاصر أخذ يدخل عصراً جديداً، ألا وهو عصر التصنيع الكامل، ومعناه توظيف الصناعة وتقنياتها في صنع كل مايطمح الإنسان إلى تحقيقه وبلوغ غاياته، إلا أن ولوج عالم التصنيع – خاصة بالنسبة لمجتمعنا النامي –يستوجب، بل يحتم ضرورة التوقف قليلاً بين الفينة والأخرى؛ وفي كل خطوة يخطوها المجتمع في مسيرته الصناعية والأخذ بأسلوب التصنيع كأداة للتغيير حتى يتسنى له تقييم واستدراك ماض لفّه الغموض واستشراف مستقبل لم تتبلور معالمه لتقدير الحاضر تقديراً صائباً، وتمحص كنه الافتراض الشائع والذي فحواه: أن العادات والتقاليد والثقافة التقليدية بما فيها الدين كلها تمثل عوامل تعوق حركة التصنيع. لذا تعتبر

قضية التصنيع من أهم قضايا علم الإجتماع المعاصر، فقد حظيت ومازالت تحظى باهتمام بالغ من طرف علماء الاجتماع بشكل خاص والمهتمين والمشتغلين بالبحث الإجتماعي بشكل عام، لأن المجتمع المعاصر يعتمد على الصناعة إعتماداً كاملاً في اشباع احتياجاته وصنع ما يلزمه من معدات ومستلزمات.

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة الأبعاد التالية لحركة التصنيع وأثرها في المجتمع:

أولاً: ضرورة التصنيع وأهميته.

ثانيا: أثار حركة التصنيع في المجتمع من حيث:

1- أثر حركة التصنيع في العلاقات الاجتماعية.
2- أثر حركة التصنيع في الأسرة.

أولاً: ضرورة التصنيع وأهميته:

ضرورة التصنيع وأهميته كأداة هامة لتنمية الطاقات واستغلالها بما يحقق رقي وتقدم المجتمع.

رغم الدور الهام الذي لعبه التصنيع في إحداث تنمية اقتصادية ملموسة في البناء الإقتصادي والإجتماعي للمجتمعات النامية عموماً وتخفيف حدة التبعية وتنمية الطاقات البشرية والمادية، إلا أن المجتمعات النامية مازالت تعاني من عدة مشاكل متباينة ومعقدة، فحركة التصنيع ستظل مقيدة بقيود التبعية التي ترسمها الشركات المتعددة الجنسيات التي هي أمتن من الماضي المتخلف اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً.

أسباب هذه الوضعية كثيرة منها: عدم القدرة على إيجاد الظروف التي تستوفى متطلبات بناء اقتصادي ومجتمع يتماشيان وسيادة واخلاق المجتمع المحلي، وعلى الباحث أن يتساءل عن أي ظروف يمكن أن تحقق ذلك الأمل دون أن تقع فيما وقعت فيه المجتمعات الصناعية وما تعانيه اليوم من أمراض اجتماعية يصعب معالجتها، خاصة بالنسبة للجيل الجديد الذي يشّب في ظل ثقافة التصنيع، فالتصنيع وسيلة وليست غاية، لاسيما أن المجتمعات الغربية تسعى الأن من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات إلى إنشاء صناعات في المجتمعات النامية، ونتساءل هنا عن أي نمط من أنماط التصنيع اكثر ضرورة لتقوية وتنشيط الاقتصاد الوطني، أي اين تكمن ضرورة التصنيع وما دورها في رقي المجتمع، ورفع المستوى الثقافي والاخلاقي لأفراد المجتمع.

إن أحد الإشكاليات الصعبة التي تواجه حركة التصنيع في مجتمعنا النامي متمثلة في اشكالية التخلف، وتتجلى هذه الوضعية في انخفاض معدلات استهلاك الطاقة السنوي لكل فرد. وهذا المتغير يفسر ضعف الصناعة والتصنيع، وانخفاض معدلات التصنيع المحلي للمواد الخام المتاحة في المجتمع لأن خطط الصناعات الاستراتيجية تكاد تكون مفقودة في جُلِّ المجتمعات النامية، لذا فإن النمط السائد في المجتمع النامي يتجسد في الصناعات الهامشية والصناعات الخفيفة التي تخلى عنها المجتمع المصنع، وسبب انتشار هذا النمط من الصناعات يرجع إلى المخلفات القديمة والحديثة، وهي تلك القيود والقوانين التي فرضتها الرأسمالية العالمية بواسطة ظاهرة الاستعمار الجديد بكل مخططاته الهدامة اليوم التي تفرض ضرورة تحويل المواد المحلية إلى المجتمعات المصنعة إلى جانب تحويل أرباح باهظة نتيجة للفروق الموجودة بين تزايد أسعار المنتجات الصناعية والتقدم البطئ للموارد الاولية. إلى جانب تخلف الصناعة هناك اشكالية تخلف القطاع الزراعي نتيجة للنقص الحادث في المعدات الزراعية والتصحر ونقص المياه في بعض المجتمعات النامية، وعدم استغلال تلك المقومات المتوفرة في بعضها الأخر، وانخفاض القيمة النقدية للمواد الغذائية في الأسواق الخارجية.

إن هذا القطاع بالنسبة للمجتمعات النامية يضم الغالبية العظمى من سكانها، ولكنه لازال -رغم أهميته- يتخبط في ازمات متعددة، فالازدواجية تزيد من ضعفه وتأخره، وعدم العدالة عند تقسيم الملكية، وعدم توفر وسائل الانتاج من جهة وتزايد عدد السكان من جهة أخرى؛ بالإضافة إلى شدة الإنجراف وقلّة الماء اللازم للري. (صاري: 1976، 397). على صعيد المجتمع العربي الليبي لاأحد ينكر مدى الإهتمام البالغ الذي أبدته الدولة نحو برامج التنمية الزراعية (الإصلاح الزراعي)، ولكن جُلَّ هذه المجهودات لم تسفر عنها إلا نتائج محددة في الغالب نظرا لقلة المياه وتمرد التصحر على معظم الأراضي الزراعية والنقص الملحوظ في المساحات المزروعة.

إن المؤشرات السابقة توضح أهم مميزات التخلف وعواقبه وضرورة التصنيع كبديل للقطاع الأول وماتتعرض إليه المجتمعات النامية من مشاكل، فهي تبرز العراقيل التي يجب التغلب عليها للمضي قدما نحو التقدم والتنمية. وهذا معناه أنه ينبغي أن تضع استراتيجيات المجتمعات النامية ضرورة العمل على استرجاع كل الطاقات المسيطر عليها من قبل القوى الاجنبية، لاسيما وأن هذه الطاقات متاحة ومتوفرة وبإمكانها أن تلعب الدور المنتظر منها في عملية التنمية الشاملة. خاصة

وأن للمجتمعات النامية موارد وامكانيات (طاقات) متعددة ومتنوعة وهامة منها الطاقات الباطنية، ولكن معظم عمليات التنقيب والإكتشاف الحديثة لم تتم بصورة فعالة في كثير من المجتمعات النامية، واقتصرت على مايلائم احتياجات الغرب خاصة البترول والغاز الطبيعي.

فالمجتمع العربي بشكل خاص يعتبر أول وأهم مصدر من المصادر التي تزود المجتمعات المصنعة باحتياجاتها من هذه الطاقة خاصة أوربا واليابان وامريكا. وبالتالي فإن هذه المجتمعات لاتستطيع الاستغناء عن هذه الموارد أو التخلي عنها في شتى الصناعات الحيوية الهامة بالنسبة لمستقبلها.

شروط ضرورة التصنيع:

إن التصنيع المحرك لعجلة التنمية الشاملة يعتبر أسمى الأهداف التي تطمح كل المجتمعات بلوغها. لذا فإن التحليلات الاقتصادية والسياسية تؤكد على أن كل اقتصاد يرمي إلى تنمية شاملة يسعى إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع مرهون بالتصنيع (فبفضل تنمية هذا المجال توصل الغرب والشرق معاً إلى تقدم باهر، ولكن في ظل الظروف الاقتصادية العالمية يجب التفكير جيداً واستخلاص التجارب من هنا وهناك، لاسيما التصنيع الجاري في امريكا اللاتينية وبعض دول أسيا وافريقيا، فالتصنيع لم يبق منحصراً في المجتمعات المصنّعة غربية أو شرقية؛ بل أصبح ظاهرة ملحوظة في عدد متزايد من المجتمعات النامية، كما أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تساهم في رسم مخططات لوضع الصناعات، عبر القارات خاصة في بعض المجتمعات المتخلفة التابعة). (صاري: 1976، 401) فمن الملاحظ أن النمط المنتشر من التصنيع في المجتمع النامي يتمثل في إنشاء منشآت صناعية ضخمة وحديثة، ولكن هل يمكن اعتبارها هي السبيل المناسب نحو التنمية؟ وهل هذه المحاولات تعد مرحلة حاسمة للقضاء على قيود التخلف والتبعية؟ ونتوقف عند هذه التساؤلات لتوضح بعض المعطيات. أولها: هناك فرق واضح بين إنشاء بعض الصناعات والتصنيع الشامل الحيوي المحرك للتنمية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الوحدات الصناعية التي شيدت أو ستشيد التي لها أهميتها بالنسبة لتنمية باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى، وآثارها على المجتمع تنحصر في الوحدات الصناعية ذات التصنيع الخفيف كالنسيج، والتغذية، والتعليب وصناعة المواد الصحية والبناء. ولعلَّ من الأسباب الدافعة التي بعثت هذه الحركيات الصناعية، توفر السوق المحلي

لتصريف منتوجاتها، والأيدي العاملة الزهيدة التي تقتنع بأجور منخفضة والتي لاتحتاج إلى تكوين مهني وتأهيل عال. وفي السنوات الأخيرة برزت أنماط جديدة من الصناعات تتميز بفروع جديدة مثل؛ صناعة التجميع والتركيب، وتكرير النفط في نطاق ضيق، وبعض الصناعات الخفيفة كوحدات تصنيع البلاستيك واللدائن، والادوية، وصناعة دبغ الجلود والأحدية، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية. وهذا دون شك راجع إلى توفر المواد الأولية التي تعالج في هذه الصناعات خاصة الطاقة، إلا أن هناك بعض التأثيرات السلبية لهذا النمط من الصناعة والمتمثل في تلوث البيئة، ومن هنا يرجح بعض الباحثين (أن المجتمعات الصناعية عمدت إلى التخلص من هذه الصناعات في مواطنها لاسيما وأن هناك قوانين صارمة في هذا المجال. علاوة على عامل آخر والذي يصعب ملاحظته، وهو ان استراتيجية المجتمعات الصناعية تحدد هجرة العمال الأجانب إليها للتعليم المهني والإعداد الفني لكي لاتحرز تقدماً يذكر للمجتمعات النامية. (صاري: 1976، 402).

لذا فإن هذه العوامل مجتمعة تفسر النزعة الحالية والخاصة بتحويل بعض فروع الصناعة إلى مجتمعات العالم الثالث خاصة تلك التي تتوفر فيها الشروط التي تضمن بقاء سيطرة المجتمعات الصناعية على مقدرات المجتمعات غير المصنعة مثل: وجود نظام سياسي يحمي مصالحها في الداخل والأنظمة المتخلفة التي ليس لها مخطط تنموي ولابرامج اقتصادية فعالة، بالإضافة إلى أن أغلب هذه المركبات الصناعية يعتبر دورها محدوداً جداً فهي لاتمثل أي خطر على اختصاص المجتمعات الغربية واقتصادياتها.

خلاصة مناقشة هذا العنصر تتلخص: في أن على مجتمعنا النامي أن يتجه نحو التصنيع الشامل الذي يعزز الاقتصاد الوطني ويمهد السبيل للتنمية، وينبغي ان تتوفر له الشروط المناسبة لبعثه وانتعاشه وتمهيد البيئة الاجتماعية والسياسية لتقبل هذا النمط من الصناعة، والتحرر التدريجي من كل القيود والسيطرة في الداخل والخارج ورسم خطة عامة محكمّة وحشد كل الطاقات المتاحة مادية ومعنوية.

إن ضرورة التصنيع الشامل تتمثل في أنه أداة قادرة على التخلص من النمط المفروض على المجتمعات النامية من طرف رأس المال العالمي، وضرورة الشروع في إنشاء الصناعات الأساسية التي تربط مختلف الفروع الصناعية بباقي قطاعات الاقتصاد، خاصة الزراعة التي تضم أغلبية السكان في مجتمعنا العربي بشكل خاص. وفي إطار التصنيع الشامل يجب التركيز على الصناعات الأساسية التي تعزز سلسلة من الصناعات الحيوية التي يعتمد عليها في تنشيط الاقتصاد الوطني مثل صناعة

الآلات والمعدات الكهربائية والمعدات الضرورية اللازمة التي أصبحت تعتمد عليها الزراعة الحديثة والنامية. بالإضافة إلى الصناعات البتروكيمياوية، خاصة في ظل تعدد وتنوع مشتقات النفط.

إذا كانت كل الاعتبارات السابقة تمثل الاختيارات الاقتصادية فإن التصنيع الشامل لايتوقف على هذه الاختيارات؛ بل يتوقف أيضاً على الاختيارات الاجتماعية، فهو بحاجة ماسة إلى عدد هائل متزايد من الفنيين والمنتجين في شتى المجالات، في الانتاج والتسيير والإدارة والبحث العلمي والتوزيع... وهنا لابد من التركيز على التعليم والتكوين المهني الذي يضمن متطلبات التصنيع الكامل من كوادر فنية مؤهلة، لأن المجتمعات النامية في تقديري محتاجة إلى التعليم الوظيفي (المهني) قبل كل شئ، بمعنى أن التعليم ينبغي ألا ينحصر في التعليم المنهجي المنظم (قراءة وكتابة)، فحسب؛ بل عليه أن يكون أداة المعرفة التي توظف للاقتصاد وخدمة المجتمع.

ثانياً: أثر حركة التصنيع في المجتمع:

إن التصنيع أداة من أدوات التنمية الإقتصادية والاجتماعية لجأت إليه المجتمعات المتخلفة ليكون بمثابة وسيلة للإنتقال بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، من مرحلة المجتمع الزراعي التقليدي إلى مرحلة التحديث محاولة بذلك إقامة عدد من المصانع تعتمد على تصنيع المواد الخام المحلية لإنتاج السلع الاستهلاكية واحلالها محل السلع المستوردة. ويتمثل أثر التصنيع في المجتمع بصورة واضحة من خلال العلاقة القائمة بين المجتمع والنظام الصناعي. فالتغيرات في البناء الصناعي تتم نتيجة لتغير علاقات العمل التي تؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الانتاج. (المختار 1991، 77).

اهتمت بعض الدراسات بتوضيح العلاقة بين العمل وتغير حجم الانتاج وأدواته. من بينها دراسة (شنيدر Shneider) التي أشار فيها إلى أهمية هذه العلاقة والتي تشكل موضوعا هاماً من موضوعات علم الاجتماع الصناعي. فالمصنع كتنظيم اجتماعي له خصائص ومقومات ترتبط أساساً بنوعية وكمية الانتاج، والعلاقات داخل هذا التنظيم، والتي على ضوئها نستطيع أن نتعرف على الوظائف الأساسية التي تقوم بها جماعات العمل الرسمية. (العادلي: 1970، 53-57).

أما (لويد وورتر L. Worter) فقد فسر التغيرات التي يحدثها التصنيع بأنها ماهي

(إلا انعكاسات للتغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي في المصنع والمجتمع). وأوضح أن كل مايحدث من تغيرات في وضع الفرد المنتج ومصنعه سرعان ما ينعكس أثره على المجتمع الذي ينتمي إليه، (المصدر نفسه: 56) مثال ذلك أن تقنيات الإنتاج المستخدمة في الصناعة الحديثة تتطلب من المنتجين الاستمرار في اعمالهم طوال اليوم، فالراحة المسائية التي كانت مألوفة لدى الأفراد في المجتمع السابق للصناعة تتلاشى أمام متطلبات العمل الصناعي الذي يتميز بالاستمرارية، فبتعود الأفراد على العمل التناوبي في فترات وأوقات مختلفة يألف المجتمع أسلوب العمل التناوبي المنظم ويتقلبه في العطلات والأعياد الدينية والمناسبات الاجتماعية الأخرى السائدة في المجتمع التقليدي. عموماً فإن الصناعة أدت إلى سيادة قيم وظيفية جديدة كالنشاط غير الصناعي. ولذا يكون (L. Worter) قد أكد على العلاقة المتبادلة بين الصناعة والمجتمع، وأن التأثير بينهما متبادل، وأن المصنع لايمثل بناء مغلقاً، بل هو بناء مفتوح ويؤثر في المجتمع ويتأثر به. وفي هذا الإطار أشاد (شندر) إلى أن الباحث لو إتجه إلى تحليل العلاقة بين الوظيفة والبناء لوجد أن هناك تأثيرا قويا للصناعة في المجتمع. فالصناعة تساعد على تغيير التركيبة الوظيفية لأفراد المجتمع. أما (ماري فان كليك M. Click) فقد لفتت الانتباه إلى مسألة جديرة بالدراسة وهي مسألة (التوافق الاجتماعي بالنسبة للتقدم الفني في وسائل الانتاج) واعتبرت (أن التقنية ليست في حد ذاتها مسألة فنية فحسب، بل هي في المقام الأول – مسألة اجتماعية انسانية ينبغي ألا نتجاهلها، وأن أي محاولة تبذل لفهمها من وجهة النظر الفنية ستؤدي إلى التغاضي عن أبعادها الاجتماعية). (المصدر نفسه، 59).

إن أثار التصنيع في مجتمعنا النامي يمكن ملاحظتها بوضوح أكثر داخل المنشآت الصناعية، ومن هنا انصب اهتمامنا على محاولة كشف الآثار الاجتماعية التي تمكننا من الوقوف على مدى ما أحدثه التصنيع من تغيرات في نمط البنية التقليدية للمجتمع النامي وذلك من خلال المؤشرات التالية:

1– أثر التصنيع في العلاقات الاجتماعية:

نطمح من خلال مناقشة هذا المؤثر إلى إلقاء الضوء على المحركات السيكولوجية والاجتماعية التي تحدد نمطية العلاقة داخل التركيبة الاجتماعية للمصنع قصد توضيح مدى التغيرات التي أحدثها على النمطية التقليدية للعلاقة

الاجتماعية التي تربط الافراد قبل دخولهم ميدان العمل الصناعي وآثارها المبكرة على السلوك الاجتماعي للمنتجين حتى نتمكن من الوقوف على أثر التصنيع في العلاقة الاجتماعية، وبالتالي أثاره في المجتمع. وبهذا الخصوص، يفترض (ويس Weis) أن بنية أو تنظيم أي مشروع صناعي بشكل عام، هي نظام ثابت من العلاقات المتناسقة) ويتطلب عمل هذا النظام اسناد نشاطات محددة لاشخاص محددين. وتحمل المسؤولية من قبل كل عضو فيه، والتنسيق بين هذه النشاطات، والسؤال هنا ما الكيفية التي يمكن بها فهم العلاقات الاجتماعية في إطار العمل الصناعي؟.. وتجيب بعض الدراسات على هذا التساؤل منها دراسة (مايوه May) التي جعلت تأثير المصنع في العلاقات الاجتماعية واقعاً منفصلاً حيث يتفاعل (منطق المشاعر) الممثل للقيم التي تكمن في العلاقات الانسانية، بين المجموعات المختلفة للتنظيم التي تؤلف ايديولوجية التنظيم (غير الشكلية) في منطق الكلفة والفعالية، الذي يؤلف الايديولوجية الرسمية للتنظيم. ولايميز هذان المنطقان بين مجموعتين (الإدارة والمنتجين) مثلا رغم انهما يستخدمان بتفاوت، وحسب المجموعات وهما يتناسبان مع شكلين من العلاقات الإنسانية (الرسمية وغير الرسمية). (J. Rey naud 85 .906) وقد توخت بعض الدراسات الأخرى الكشف عن مدى الترابط بين العلاقة الاجتماعية والاخلاق الانتاجية، فأظهرت أن مفهوم الاخلاق يشتمل على أبعاد مختلفة: ارتياح للمنصب. شهامة مجموعة العمل، الارتياح للأجر وامكانيات الترقية. وصول السكك الحديدية تبين أن بُعد شهامة مجموعة العمل مرتبط بنمط القيادة الممارسة بكفاءة. وأوضحت دراسة أخرى أجريت لشركة التأمين، ثم لمصنع الجرارات، أن تماسك مجموعة العمل من العوامل الأكثر أهمية في تشكيل العلاقة الاجتماعية بين العمال. وقد تبدو أهمية هذا المتغير أكثر وضوحاً بحيث ابدى أغلبية المبحوثين رغبتهم بالبقاء في المصنع، كما هو عليه متغير الانتاجية.

أما نتائج الدراسة التي أجريت في المجتمع العربي الليبي فقد أثبتت أن العلاقة السائدة في (مجتمع المصنع) في ليبيا تختلف عن مثيلها السائد في المجتمعات المتقدمة صناعيا والتي نهجت نهجها فقد تميزت العلاقات الاجتماعية التي تربط بين المنتجين بعضهم ببعض ومشرفي العمل والإدارة. بأنه لاتوجد فواصل رسمية متشددة تفصل بين الفئات الاجتماعية التي تؤلف مجتمع المصنع. فقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة تعاونية ودية، وضعف العلاقة ذات الطابع الوظيفي الشكلي والرسمي، ويعزى ذلك إلى طبيعة الإدارة الشعبية في المنشآت الصناعية التي اضعفت من قوة النمط الرسمي التقليدي للعلاقة بين المنتجين ومشرفي العمل والإدارة وسيطرته

وتسلطه غير الواعي على المنتجين، الأمر الذي أدى إلى الإقلال من قيمة العلاقة الوظيفية الرسمية التي تربط بين الأفراد في الصناعة، ومشرفي العمل من ناحية وبين الأفراد المنتجين بعضهم ببعض. بالإضافة إلى ضعف قيمة التوجيهات الإدارية الصرفة التي تتضمن في محتواها محاولة فصل المنتج عن زملاء العمل أو منع اختلاطه المباشر بهم، محاولة وضع كل فرد في قالب ثابت ومحدود في إطار عمله بجانب الآلة. نتيجة لعامل التخصص وتقسيم العمل الذي يشكل مصدراً من مصادر التشويه للإدراك المتبادل وعدم التفاهم، وقد يكون هذا الأمر هاماً وسهلاً عندما نعتقد أن نشاط كل فرد في التنظيم الصناعي موجه نحو هدف مشترك، ولكن هذا الهدف العام قد يكون واضحاً على صعيد الإدارة فقط ويظل مبهماً لدى بقية أفراد التنظيم بالمجتمع الصناعي. (المختار: 1991، 100).

لقد اهتم علماء الإجتماع، أمثال؛ (تابلور، و ألتن مايو و برول وتنونيز وروس) اهتماماً بالغا بدراسة العلاقات الاجتماعية، فدرس كل من (تايلور وألتن مايو) العلاقات في الإطار الصناعي فيما يعرف في علم الإجتماع الصناعي (بالعلاقات الصناعية) التي تعني مركب العلاقات الاجتماعية داخل التنظيمات الصناعية. كما توصل كل من (دوبرول وتنويز وفون فيزي) الذين درسوا العلاقات الإجتماعية في اطار علاقاتها بالعمليات الاجتماعية، إلى نظريات عامة ذات مضامين مجردة في المانيا من أجل (الوصول إلى مقومات العلاقات الاجتماعية وكشف صورها المجردة دون الالتفات إلى الجوانب التي تتشكل فيها أو المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية التي تجسدها). (الخشاب: 1965، 215) بينما أهتم علماء الاجتماع في أمريكا أمثال (روس) بدراسة العلاقات الاجتماعية بصورة واقعية كما هي موجودة في واقع الحياة الاجتماعية، أي كما هي كائنة، ومن أشهر هذه النظريات التي تمخضت عنها هذه الدراسات نظرية (دويزول Durzel theory) وترى أن العلاقات الاجتماعية تقوم متى اجتمع شخصان، فإن الانفعالات الظاهرية التي تبدو على أحدهما إنما تتوقف في طبيعتها واتجاهاتها على مايبدو من الشخص الأخر). وهناك نمط آخر من العلاقة تنشأ فيه العلاقات الاجتماعية بطريقة غير مباشرة وألا شعورية لأنها تتعدى الحالات الفردية. وقسمت العلاقات الاجتماعية إلى قسمين هما:

أ- علاقات ايجابية: وهي تؤدي إلى الاتفاق والوحدة، وتوحد المواقف والأهداف وتشبع الحاجات الذاتية للأفراد والجماعات وتعزز الروابط بين الأسر والجماعات.

ب- علاقات سلبية:وهي تقود إلى الفرقة وتنمية روح العداء والتحرش بين الأفراد والجماعات، وتدعم عوامل الصراع بين الطبقات الاجتماعية، وتؤدي أيضاً إلى الانحرافات ونمو التيارات الهدامة في وسط الجماعة. (المصدر نفسه. 215-216).

أما نظرية (روس Ross) فمفادها أن (العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في الحياة الاجتماعية: إما أن تقوم على أساس التعاون أو الصراع لاشباع رغباتهم وتحقيق مصالحهم.. بينما ينظر كل من (فيلر وفورم) إلى أن الإطار العام للعلاقات الاجتماعية في الصناعة يتمثل في (أن العمل الصناعي نشاط جماعي، وأن حياة الفرد الإجتماعية تتركز حول نشاط العمل وتتشكل وفقاً له، كما أن الحاجة إلى الشهرة والأمن والشعور بالانتماء أكثر أهمية في تحديد روح العمال المعنوية من الظروف الطبيعية التي يعملون فيها). (العادلى: 1970،95).

ويؤكدان على أن التماسك لايحدث عرضياً، بل لابد أن توضع له الخطط، فإذا ما تحقق تماسك الجماعة فإن علاقات العمل داخل الشركة قد تصل إلى درجة من التماسك تقاوم الآثار الهدامة للمجتمع.

إن تأكيد العلاقات الاجتماعية بين المنتجين في الصناعة وتعزيز درجة التماسك يتطلب القضاء على الهوة التي تفصل بين المنتجين وأرباب العمل في المجتمعات الغربية والتي تنهج نهجها وبين المنتجين انفسهم، ويتحقق ذلك بالقضاء على الفارق الطبقي والعرقي بين المنتجين ومشاركتهم مشاركة فعلية في الإدارة والانتاج وملكية وسائل الانتاج، فإذا ما تحقق هذا يمكن القول بوجود علاقة اجتماعية في بيئة العمل الصناعي بين مختلف فئاته وتفادي الأثر السلبي لحركة التصنيع في العلاقات الاجتماعية في بيئة العمل بصفة خاصة، المتمثلة في الصراع الطبقي القائم بين العمال وأباب العمل، وبين العمال والإدارة من جهة والصراعات التي تغذيها التنظيمات غير الرسمية في الصناعة من جهة أخرى لأن العلاقات الاجتماعية في الصناعة في ظل نظرية الاستغلال أصبحت علاقات بين الوظائف ومراحل العمل. لأنه لاتوجد علاقات انسانية بين المنتجين، وأرباب العمل، وهذا ما يجعل المنتج يشعر بالغربة الاجتماعية، وبفقدان قيمته الاجتماعية والشخصية في العمل. في نفس السياق يرى: (ثيودورسن Theodorson) في مقالة له حول (التصنيع والعلاقات الاجتماعية في المجتمعات غير الغربية) أن التصنيع يتسبب في انهيار النظام الاجتماعي القديم، وذلك عن طريق احلال أفراد جدد في مراكز القوة، وكذلك مستوى الطموح للعمال، ويترتب على التكيف مع الآلات في نظام المصنع نمو

علاقات اجتماعية جديدة وتحل العلاقات الثانوية محل العلاقات الاولية المباشرة التي توجد بين العامل وأقاربه وجيرانه، وتظهر علاقات جديدة تصبح أساساً هاماً لتقسيم العمل والتمايز الاجتماعي، أما (فيرث Firth) فيري (أن أسلوب الحياة في المدينة الحديثة يتميز بأنه لا شخصي بالضرورة، كما تغلب عليه صفة التعاقدية، أي أن علاقات أفراده تقوم على مبدأ المصلحة، وليس على أساس رابطة الدم والجوار. لذا فهي سريعة الانفضام لأنها تقوم على مبدأ المنافسة استجابة لدافع المصلحة الشخصية (خيري: 1965، 357). في ضوء المناقشة السابقة نستخلص بعض المؤشرات التي تعكس الآثار المبكرة لحركة التصنيع في المجتمع النامي:-

1- إن انتقال المجتمع من مرحلة ماقبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع والتحضر، تتطلب ضرورة التخلي أو التنازل التدريجي عن بعض القيم أو الاتجاهات التي كانت سائدة قبل مرحلة التصنيع، ويتمثل فيما تحدثه حركة التصنيع من تغيرات في طبيعة العلاقة الاجتماعية الرابطة بين الجماعات الاولية مثل الأسرة وجماعة الاصدقاء أو جماعات العمل. بالإضافة إلى تغير نمط أسلوب التعامل مع الأخرين وظهور بعض الأمراض الاجتماعية على المستوى الجماعي أو الفردي التي كانت عملية الضبط الاجتماعي تحول دون حدوثها.

2- ضعف الروابط الاجتماعية التي تربط بين الأفراد وعلاقاتهم بالآقارب وجماعات العمل أو جماعة الأصدقاء أو الجيران، وأصبحت تتميز بالطابع التعاقدي البرجماتي، ومرده أن ظروف العمل في الصناعة بما فيها التلازم التام بين الفرد والألة في العملية الانتاجية بدأت تتحكم في الفرد وتحدد تحركاته الاجتماعية. وبالتالي تجعلها مرتبطة بوقت فراغه. علاوة على أن ظهور النزعة الذاتية جعلت الفرد مسؤولاً عن ذاته في كل شئ دون الاهتمام بالأخرين. وهذا أدى إلى تجسد أهمية الجماعات الثانوية.

3- إن حركة التصنيع تسّبب انقطاعاً في بعض الأعراف والقيم المألوفة مما يؤدي إلى تعرض الأفراد إلى أزمات نفسية واجتماعية تحدث يفعل وقت الفراغ الذي لم يكن معروفاً لديهم في المجتمع التقليدي؛ أو الفجوات التي يحدثها التصنيع في طبيعة النظم الاجتماعية في المجتمع التقليدي السابق لمرحلة التصنيع.

2- أثر التصنيع في الأسرة:

تشكل الأسـرة في البنـاء الاجتمـاعي للمجتمـع مجموعـة الأدوار المكتسـبة الـتي يؤديها الأفراد في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

فالدور هو الجانب الحركي الذي يشغله الفرد في مجتمعه. ولقد صاحب حركـة التصنيع عدة تغيرات لحقت بنظام الأسرة وأثرت في حجمها ووظائفهـا. وفي هـذا المقام يمكن تحديد عدة متغيرات توخذ كمؤشـرات لقيـاس التغـيرات الـتي أحدثتهـا حركة التصنيع في البنية التقليدية للأسرة.

أ- التصنيع وتغير حجم الأسرة:

لقد اهتم الكثير من العلماء بمسألة تقلص حجم الأسرة الممتدة، ومن بينهم (بيل دوركايم A. Durkheim) الذي اعتقد أن الأسـرة أخـذت في ظـل الثقافـات الراقيـة والقديمة تتقلص من أكبر أشكالها المعروفة إلى أصغر فأصغر. وقد أطلق (دوركـايم) على هذه الظاهرة اسـم قـانون (تقلـص حجـم الأسـرة) أو قـانون التنـاقص. وقـد أخذت التفسيرات التي تبنت مهمة تقليل تقلص الأسرة اتجاهين هما:

الاتجاه البنائي: وينطلق في تعليله من فرض مـؤداه أن قـوة العلاقـة المتبادلـة بـين الزوجين هي أساس الأسرة النووية، حيث تضعـف قـوة العلاقـة بينهمـا في الأسـرة الممتدة. وهنا يتضح أن (دوركايم) قد انطلق عند تحليله البنائي للاسرة النووية مـن مبدأ التضامن الاجتماعي، ودرجة التماسك داخل الأسرة.

الإتجاه التاريخي: ويفترض (أن التتابع البنائي التاريخي لتلك الأنماط الأسـرية هـو نتيجـة للتطـور التـاريخي الـذي يسـير في اتجـاه واحـد لاعـودة فيـه إلى الـوراء) (نيقولاتيماشيف: 1980، 130). بالإضافة إلى ذلك هنـاك عـدة تفسـيرات لظـاهرة تقلص حجم الأسرة في المراكز الحضرية/ الصناعيـة. وأولهـا يـرى أن الانتقـال مـن مرحلة المجتمع الزراعي إلى مرحلة المجتمع الصناعي لايجعل للأبناء أهمية اقتصادية في سنهم المبكرة؛ بل يجعل منهم عبئا اقتصادياً على الأسـرة ممـا يجعلهـا مضطـرة إلى تنظيم نسلها وتحديد عدد الأطفال لأجل المحافظة على حجمها الصغير الذي يتلاءم مع الظروف الاقتصادية في المجتمع الحضري الصنـاعي. وأوضحـت نتـائج الدراسـة التي أجريت في المجتمع العربي الليبي أن تقلص حجم الأسرة يرجع إلى ميـل الأفـراد

للأخذ بأسلوب تنظيم الأسرة الحديثة وتحديد عدد الأطفال، وعدم رغبتهم في انجاب أعداد كثيرة من الأطفال. كما أن العامل الاقتصادي أصبح يلعب دوراً هاماً في تقلص حجم الأسرة غير قادرة على توفير حاجات الأطفال. كما كشفت نتائج الدراسة على وجود تناقض أو صراع بين القيم التقليدية والقيم الحديثة وذلك من خلال تناقض اتجاهات الأفراد بين رغبتهم في الأخذ بأسلوب تنظيم الأسرة (تنظيم النسل، واستعمال وسائل منع الحمل، وعدم الرغبة في الانجاب) وبين ميلهم لاستعمال وسائل منع الحمل. وهذا يرجع في تقديري إلى اختلاف مستويات افراد العينة فالأفراد الاكبر سنا والأقل تعليما أقل ميلاً للموافقة على تنظيم النسل، وبالتالي فهم أقل ميلاً لممارسة ضبط النسل لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد التي اكتسبوها فى المرحلة السابقة للتصنيع. (المختار: 911، 112-116).

ب- التصنيع وتغير وظائف وأدوار الأسرة:

طالما أن الأسرة هي عبارة عن جماعة اجتماعية متماسكة لايمكن تجزئتها إلى جماعات لأنها تقوم على عناصر بيولوجية، نفسية، ثقافية، وأن تكوينها وبناءها وأبعادها، وظروف معيشتها واحتياجاتها والعلاقة القائمة بين أعضائها، وعلاقاتها مع كيان المجتمع برمته، ونمطه الحضاري. (الجوهري: 1975/ 96) إن أهم مايميز الأسرة في وظائفها وأدوارها التي تؤديها في المجتمع هي الرابطة التي تربط وجود الفرد بالبناء الاجتماعي لمجتمعه.

إن الأسرة دعامة أساسية في بناء المجتمع، إذ لايمكن أن يدوم بناء أي مجتمع ويستقيم أمره، وأمن أفراده إلا إذا أشبعت الأسرة جميع احتياجات أفراده، وهذا بالطبع يتحقق حين تتمكن الأسرة من أداء وظائفها باعتبارها هي الجماعة الاجتماعية المؤهلة لأن تغرس في نفوس الأفراد مبادئ اخلاقية تتمثل في احترامهم لحقوقهم وواجباتهم والمحافظة على النظام الاجتماعي لمجتمعهم. وفي هذا الاطار يقول (حجازي) نقلا عن (روس بيتر R . Beter) (إن الأسرة دائماً تتأثر بالثقافة الأوسع للمجتمع. فنسق الأسرة يحدد نمط السلوك والعلاقة الاجتماعية للأفراد في النظام الاجتماعي الضيق (الأسرة) والنظام الأوسع (المجتمع) . (حجازي 1972، 56). والأسرة من خلال احاطتها الفرد في حياته الاجتماعية تكون بمثابة مجموعة من القوى الضابطة تقوم بوظائفها الجوهرية داخل البناء الاجتماعي لايمكن فصلها عن وظائف أي نسق اجتماعي آخر. وتنقسم هذه الوظائف إلى قسمين: القسم

الأول، يتمثل في الوظائف البيولوجية، كالتكاثر والوظيفة الاقتصادية، ووظيفة الحماية. والثاني، يتمثل في الوظائف الثقافية والعاطفية والاجتماعية كتكوين الفرد عن طريق التنشئة الثقافية والاجتماعية.

إن اتجاه المجتمع نحو التصنيع يترتب عنه تغير النظام الأسري، فالهجرة مثلاً من الريف إلى الحضر أثرت على الأسرة وأدت إلى تغير نمط السلطة فيها نتيجة لتقلص أدوارها التقليدية التي كان يتمتع بها رب الأسرة المتمثلة في عدة مظاهر منها؛ اشرافه اشرافا مباشرا على شؤون الأسرة اجتماعيا واقتصاديا، كأن يقوم بتحديد نوع العمل للابناء واختيار شريكات الحياة لهم ودفع مايلزم من مهور وتحديد مواعيد الزفاف، وربما حتى في مواعيد نهاية العلاقة الزوجية بينهما، إذا ما بدر من أحدهن ما يخالف رأيه. وتؤكد بعض الدراسات التي اجريت في المجتمع العربي على أن دور الأب في الأسرة الحضرية قد تغير عن دوره في الأسرة التقليدية، وأن الأب أيضاً أصبح في الأسرة النووية هو المسؤول المباشر عن تربية الأبناء وتنشئتهم بعد أن كان يشاركه الجد والأعمام والأخوال أحياناً. (العيسي: 1981، 172) ومن أبرز الدلائل لأثر حركة التصنيع في الأسرة، أن التصنيع جعل من الطفل عبئا اقتصادياً في مجتمع المدينة، لأن ظروف العمل غير متاحة للأطفال في سن مبكرة نتيجة لما يتطلبه العمل الصناعي من مهارات فنية خاصة إلى جانب اللوائح القانونية التي تحول دون إلتحاق الأطفال بالعمل، بعكس الحال في المجتمع الريفي، حيث الأسرة تنظر إلى الأبناء بأنهم قوة اقتصادية تحتاج إليها للعمل في الحقل وينبغي استثمارها مبكراً. ومن هنا فإن الطفل في مجتمع الريف يبدأ حياته العملية الوظيفية مبكرة عن نظيره في المجتمع الحضري الصناعي. فالتصنيع والتحضر قد عملا على تغيير المركز الاقتصادي للطفل، فتحول من قوة عمل منتجة إلى قوة مستهلكة وعالة تمثل عبئاً ثقيلاً على الأسرة، لأن الطفل قد أصبح بحاجة إلى مدة طويلة من الزمن يرافقها انفاق كثير حتى يصبح عضواً منتجاً قادراً على الاعتماد على ذاته، ولعل هذا مايدفع بالأسرة الحضرية الصناعية إلى الاتجاه نحو تقليص حجمها وجعلها تعمل جاهدة من أجل المحافظة على صغر حجمها من خلال لجوء الافراد إلى اتباع أساليب تنظيم الأسرة. وأن هذا الاتجاه يعكس مدى تأثير حركة التصنيع على الوظيفة البيولوجية للأسرة.

النتيجة التي يمكن استنتاجها تتمثل في:

أ – إن ميل الأفراد للأخذ بالأساليب الحديثة لتنظيم الأسرة يعتبر مؤشراً للآثار

المبكرة التي يحدثها التصنيع في بنية الأسرة في المجتمع النامي وبهذا يكون قد أحدث تغيرات في البنية التقليدية للاسرة خاصة من ناحية نظرتها للوظيفة البيولوجية والنمط والعادات والتقاليد التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي والتي تحول دون الأخذ بهذه الأساليب، وهذا يتفق مع وجهة نظر (بيرجس Burgess) التي مفادها (أن التغير في التقاليد الشعبية حول منع الحمل كان شيئاً طبيعياً نتيجة للإنتقال من القرى إلى المدن الصناعية).

ب- إن قضية تنظيم الأسرة في ظل التصنيع، وانتشار التعليم ووسائل الإتصال الجماهيري سيصبح اختياراً ووعياً ذاتياً لكل فرد في الأسرة.

جـ- إن التصنيع يحفِّز الأفراد على تبني مواقف وقيم جديدة تساهم في إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية للمنتجين بالصناعة، واعادة صياغتها في قالب اجتماعي يتفق والنمط الحياتي في الصناعة.

ينتج عن مرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعنا النامي تزايد أهمية التصنيع مما قد يؤدي إلى ضعف حدة التقاليد الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي (الزراعي) وتركيبته المحافظة خاصة مسائل اختيار شريك الحياة وتنظيم الأسرة، إلى جانب آثار التصنيع التي لعبت عوامل التحضر الناتجة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدور الأكبر في تغيير مواقف واتجاهات الأفراد تجاه العديد من القضايا الاجتماعية.

المراجع

1- إبراهيم، المختار محمد، الأثار الاجتماعية والاقتصادية لحركة التصنيع، دراسة لأحوال المنتجين بالصناعة بمدينة بنغازي، رسالة ماجستير، غير منشور - جامعة قاريونس، كلية الأداب والتربية. 1991.

2- أحمد وجيه الدين، (تنظيم الأسرة في عالم غير منظم)، ترجمة، عباس محمود، مجلة رسالة اليونسكو، العدد التاسع عشر - السنة الخامسة، ابريل - يوليو 1975.

3- الخشاب، مصطفى، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، المدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الانجلوالمصرية، 1965.

4- العادلي، فاروق محمد، الاجتماع الصناعي، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى، 1970.

5- العيسي، جهينة سلطان (آثار البترول على الأسرة العربية)؛ بحث منشور من ضمن أعمال ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، المعهد العالي للتخطيط، الكويت، 1981.

6- جان دينال، رينو Jean . D. Reynoud، بنية وتنظيم المشروع؛ في جورج فريدمان، رسالة سوسيولوجيا العمل، الجزء الثاني، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الأولى 1985.

7- حجازي، محمد فؤاد، التصنيع والأسرة، دار البلاغ العربية، الطبعة الأولى، 1981.

8- صاري، جيلالي (ضرورة التصنيع المحرك للتنمية الشاملة في البلاد الاسلامية) محاضرات ومناقشات الملتقى العاشر للفكر الإسلامي، عنابه، 10-19، يوليو 1976، المجلد الرابع، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر.

9- على، خيري محمد، توطين الصناعة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة 1965.